مجلة المختار للعلوم الإنسانية 31 (1): 193-205، 2015

Research Article Open Access

معاهدة سنة 672 هـ - 1272م بين السلطنة الحفصية والجمهورية الجنوية وأثرها على التبادل التجاري بينهما

عزالدين يونس حسن

قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم، جامعة بنغازي، فرع المرج

Doi: https://doi.org/10.54172/tv1x1d33

المستخلص: تناقش هذه الورقة إحدى المعاهدات المهمة التي وقعت بين الدولة الحفصية وجنوة في القرن الثالث عشر الميلادي وبالتحديد عام 1272م حيث وقعها عن الطرف الجنوي السفير أوبيزونادالارد، وعن الجانب الحفصي قاضي تونس محمد بن علي وقائد الجمرك أبوعاصم، وكانت مدتها عشر سنوات، والحقيقة أن الدبلوماسية الجنوية كانت على قدر كبير من الخبرة والحنكة بحيث مكنتها من عقد مثل هذا النوع من الاتفاقيات المهمة لها ولتجارها الذين تحصلوا من خلالها على العديد من الامتيازات التي مكنتهم من استيراد وتصدير السلع المهمة وخاصة الاستراتيجية منها من والى الدولة الحفصية، وبالتالي تحقيق المكاسب المادية التي مكنتهم من تطوير مدينتهم والاهتمام بها بحيث أصبحت مركزا تجاريا ضخما.

على كل تطرقت المعاهدة للعديد من القضايا المتعلقة بسلامة التجار الجنويين في المملكة الحفصية، وكذلك قضايا الضرائب المفروضة على سلعهم، كذلك ناقشت قضية القرصنة التي كانت دائما تعرقل التجارة بين الطرفين وكيفية معاقبة مرتكبيها، وغيرها من القضايا التي سيجده القارئ من خلال هذه الورقة.

الكلمات المفتاحية: معاهدة – التبادل التجاري – الاستيراد والتصدير – الضرائب المفروضة

Treaty in the year 672 AH - 1272 AD between the Hafsid Sultanate and the Genoese Republic and its impact on trade exchange between them

Ezzedine Younis Hassan

Department of History, Faculty of Arts and Sciences, University of Benghazi, Al-Marj Branch

Abstract: This paper discusses one of the important treaties signed between the Hafsid state and Genoa in the 13th century AD, specifically in the year 1272. The treaty was signed by the Genoese ambassador Obizzo D'Alardo and the Hafsid judge of Tunis, Mohammed ibn Ali, and the customs commander Abu Asim. The treaty had a duration of ten years. The Genoese diplomacy exhibited a high level of experience and astuteness, enabling them to conclude such important agreements for themselves and their merchants. Through these agreements, they obtained numerous privileges that allowed them to import and export essential goods, especially strategic ones, to and from the Hafsid state. Consequently, they achieved financial gains that enabled them to develop their city and pay attention to it, transforming it into a major commercial center.

The treaty addressed various issues related to the safety of Genoese traders in the Hafsid kingdom. It also discussed the taxes imposed on their goods and tackled the issue of piracy, which constantly hindered trade between the two parties. The treaty outlined measures for punishing the perpetrators of piracy and covered other topics that readers will find in this paper.

Keywords: Treaty, Trade exchange, Import and Export, Imposed taxes.

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

المقدمة :

لاشك أن التجار الجنويين كانوا يمتلكون خبرة كبيرة في تجارة البحر المتوسط، فهم على علاقة بكل أطرافه منذ بداية العصر الوسيط، وهذه الخبرة مكنتهم من التعامل مع كل السلطات المتعاقبة على حكم بلاد المغرب، لذلك كانت السياسة الجنوية تجاه الدولة الحفصية أكثر انتظاما، اذ بعد اضطرابات القرن السادس الهجري _ الثاني عشر الميلادي استقرت الدولة الحفصية القوية بتونس، وعملت جنوة على كسب الأمراء الحفصيين، بإيفاد عدة بعثات دبلوماسية، لتذليل العقبات بينها وبين الحكومة الحفصية بهدف الحصول على امتيازات تجارية من الأخيرة. وبالفعل نجح سفراء جنوة الى الأمراء الحفصيين في ابرام عدة معاهدات ومن بينها هذه المعاهدة الموقعة مع السلطان المستنصر الحفصي، ومن هنا تأتي أسباب اختياري لهذا الموضوع وهو محاولة الكشف عن محتوى هذه المعاهدة، والاطلاع عن قرب عن الشروط والطلبات التي كانت تطلب من قبل الطرفين لكي تسير العملية التجارية بانتظام.

أما اهداف الدراسة فهو محاولة الكشف عن البراعة التي تمتعت بها الدبلوماسية الجنوية، وكذلك الحنكة السياسية التي تمتع بها رجالات جنوة، من خلال الكشف عن الامتيازات التجارية التي تحصلوا عليها من خلال الاطلاع على بنود هذه المعاهدة.

تقع مدينة جنوة على ساحل ليجوريا على البحر الأدرياتيكي [1]– من العديد من الطرق البرية وممرات جبال الألب [2]– وهي عاصمة اقليم ليجوريا[3] وتعتبر من ابرز المدن الايطالية في العصور الوسطى، وهي حلقة الوصل بين الشرق والغرب، لذلك تعد من اهم المدن الواقعة على البحر المتوسط [4]– حيث تمتلك ميناء رائع ورصيف به برج ومنارة تضل موقودة طوال الليل، ويوجد على الشاطئ الاخر للميناء برج ثان شديد الارتفاع به هو الاخر منارة حتى لا يضل احد عن مدخل الميناء [5]، ويعرف سكانها بالجنويين وهي طائفة مشهورة من الاوروبيين [6] ولم تكن هذه الشهرة نابعة من كون المدينة مركزا اداريا ولا مركزا للإشعاع الفكري والديني، ولكن لكونها مدينة تجارية مفتوحة على كل الوافدين بسبب نشاطها التجاري [7]، والذين اضطروا لممارسته ؛ نتيجة للتضاريس الوعرة التي صعبت على السكان الاشتغال بالزراعة، وتربية المواشي، فاندفعوا منذ عهودهم الاولى لممارسة التجارة [8]– الامر الذي دفعهم للاهتمام ببناء وصناعة الاساطيل التجارية وتطويرها وتنظيم رحلاتها التجارية[9] الامر الذي ادى الى سيطرتها على طرق التجارة في حوض البحر المتوسط الغربي، وبالتالي ضمنوا الحصول على المواد الخام اللازمة وكذلك الاسواق التجارية لترويج سلعهم فيما بعد[10] وبالتالي اصبحت جنوة خلال هذه الفترة امبراطورية تجارية كبرى امتدت من البحر الاسود والقسطنطينية الى الأراضي المقدسة ومصر وشمال افريقيا[11] وفي كل الاحوال فان جنوة اصبحت مركزا نشطا للقاءات التجارية ؛ وذلك لانفتاحها امام المنتجات والعادات فيما وراء البحار [12].

اما الدولة الحفصية فيذكر ابن الشماع ان ابو زكريا الحفصي هو اول من استفرد بالإمارة من بني حفص [13]– حيث اظهر من اول وهلة براعة تجمع بين الحذر والجرأة، دلت على انه يمتلك نضج سياسي سيوصله الى مكانة مرموقة في تاريخ المغرب الإسلامي[14]– لذلك استغل الضعف الذي اصاب الدولة الموحدية نتيجة الفتن والاضطرابات الداخلية، فمنذ سنة 626 ه / 1229 م قام الخليفة الموحدي المأمون بالتنكر لمذهب المهدي ابن تومرت، بسبب صراعه مع اخيه العادل وابن اخيه يحي بن الناصر، حيث اهلك عدد كبير من الموحدين [15]، فاغتنم بنو حفص بأفريقية هذه الظروف ليقيموا دولة تحافظ على المذهب السني الموحدي، فأعلن ابو زكريا يحي بن ابي

محمد عبدالواحد بن ابي حفص عمر بن يحي الهنتاتي والي افريقية منذ 625 ه / 1228 م عدم مساندته للمأمون وخطب بتونس لابي زكريا يحي بن المعتصم بن الناصر وهو حينئذ المنازع للمأمون في الخلافة[16] وبعد عدة اشهر وبالتحديد في اوائل 627 ه / 1229م اسقط اسم ابى زكريا يحي بن الناصر من الخطبة واقتصر الدعاء للمهدي والخلفاء الراشدين [17]– وكان ذلك بمثابة الاعلان عن الاستقلال، وظل الأمر كذلك حتى شعر ابو زكريا الحفصي بسلطته المادية والمعنوية حينها اعلن استقلاله بالملك عام 634 ه / 1236 م وعندئذ ذكر نفسه في خطبة الجمعة مقتصرا على لقب الامير، وبذلك اسس الدولة الحفصية التي قدر لها ان تستمر ثلاثة قرون ونصف القرن[18].

وتجدر الاشارة ان أرشيف جنوةArchivio di Stato، Genoa يحتفظ بترجمة مجموعة كبيرة من نصوص المعاهدات والاتفاقيات التجارية التي تمت بين السلطنة الحفصية وجمهورية جنوة في العصور الوسطى، ومن بين هذه المعاهدات ما نشره المؤرخ ماس لاتريMas latrie في مؤلفه الضخم[19]حول العلاقات التجارية بين شمال إفريقيا والمدن التجارية المسيحية، وهي مجموعة من العقود والمعاهدات التي وقعت بين الطرفين سواء على المستوى الرسمي بين الدولتين أو بين التجار وقد نشرت بنصها اللاتيني ووضعت عليها بعض الشروحات باللغة الفرنسية، وقد أحتفظ هذا الكتاب بكل الاتفاقيات التي وقعت بين الطرفين بداية من عام 550 هـ/ 1155م إلى 863 هـ/ 1465م.

أما معاهدة 672 هـ/ 1272م التي نحن بصددها فهي لأول مرة تنشر كل بنودها باللغة العربية وهي بالطبع ترجع للقرن السابع الهجري - الثالث عشر الميلادي. وهذا القرن يعتبر من القرون المهمة في العلاقات التجارية بين الطرفين حيث توثقت فيه الصلات بين الطرفين، وهذا ما تؤكده العقود التي كتبها كاتب العدل الجنوي بياتروباتيفوليو في تونس[20]* حيث وقعت فيه ثلاث معاهدات تجارية أعوام 634هـ/ 1236م، 648هـ/1250م، 672 هـ/1272م، وتعتبر المعاهدة الأولى الأساس الذي بنيت عليه كل المعاهدات فيما بعد[21].

ويتضح من الدراسة أن هذه المعاهدة وقعت في تونس في 6 نوفمبر 1272م وتم توقيعها من الجانب الجنوي السفير أوبيزونأدالاردOpairanAdalard، وفي الجانب الحفصي نيابة عن السلطان الحفصي المستنصر*، قاضي تونس محمد بن علي وقائد الجمرك أبو العاصم ومدتها عشر سنوات[22] ويبدو أن الأرشيف الجنوي أحتفظ بالنسخة اللاتينية فقط لهذه المعاهدة، وغيرها من المعاهدات التي وردت عند المؤرخ Mas latrie ولذلك لم يصل إلينا الأصل من هذه المعاهدات المكتوب باللغة العربية، بسبب ضياع معظم الوثائق الخاصة ببلاد المغرب في هذه الحقبة من العصر الوسيط، ومن هنا يصبح من الصعب على الباحث أن يقارن بين المعاهدات المحفوظة بأرشيف جنوة، بما يقابلها من وثائق حفصية "مغربية" لعدم وجود أرشيف مقابل، فضلاً عن إغفال كتب الحوليات والمؤرخين المغاربة لمثل هذه النصوص[23] باستثناء معاهدة 756 هـ/1356م التي أوردها ابن الحاج النميري في كتابه فيض العباب وكانت بين الدولة المرينية668 – 875 / 1269 – 1470 م وجمهورية جنوة[24].

والحقيقة يجب أن نشير إلى أنه قبل عام 545هـ/1150م جرى تحول في السياسة الجنوية مع بلاد المغرب، فحتى هذه السنة كان الجنويون يعتمدون على القوى العسكرية مع هذه المنطقة وبعدها أصبحوا يعتمدون على الدبلوماسية[25]خاصة بعد استقرار السلالة الحفصية القوية بتونس ولمدة ثلاثة قرون الأمر الذي كان يشكل

بالنسبة لجنوة قاعدة صلبة للتفاوض ومع ذلك كانت بداية هـذه المفاوضـات صـعبة لكن المصالح المتبادلة والاقتصـادية منهـا أساسـاً كـانت من القـوة بحيث ستسـتقر الأوضـاع بسرعة كبيرة على أساس اتفاقيات ثنائيـة تتجـدد باسـتمرار[26] وخـير دليـل على أهميـة العامل الاقتصادي للطرفين أن العلاقات لم تتأثر بشكل ملموس من الدور المهم الذي لعبه الجنويين أثناء الحملة الصليبية على تونس عام 669هـ/1270م[27] ويجب أن نشير هنا على أن العلاقات التجارية بالرغم من التحامها مـع الأحـداث السياسـية في علاقـات الطرفين فقد تطورت طبقاً لمسـار معين وفي شـيء من الاسـتقلال الـذاتي وبأفضـلية حتى على التفاهم السياسـي نفسـه واسـتمرارية يمكن دون شـك أن تتأكـد في معـنى كلي نابع من واقع أن تلك العلاقـات التجاريـة تسـتجيب إلى ملاءمـة جوهريـة متبادلة[28] ولكن من دون شك كل ذلك كان نتاج تطـور طويـل لعب فيـه الموقـع الجغـرافي لهـذه المنطقـة دوراً مهمـاً، وكـذلك الـدور الـذي لعبتـه الدبلوماسـية في صـورة مفاوضـات، سفارات، أنظمة قانونية متبادلة ومقبولة بين الطرفين. كل هذا كان ضرورياً لكي يحدث التبادل التجاري ولكي ينطلق التجار والمستثمرون[29] ولكي توقع مثـل هـذه الاتفاقيـات التي نحن بصدد الحديث عن إحداها.

حقيقة إن النصف الثاني من القرن السابع الهجري – الثالث عشر الميلادي أظهـر فيه التجار الجنويين اهتماماً كبيراً ببلاد المغـرب بشـكل عـام وبتـونس بشـكل خـاص[30] حيث استحوذت الأخيرة على ما يقرب من نصف استثمارات الجنـويين في بلاد المغـرب متفوقة على كل من سبتة وبجاية، ولهذا فإنه أصبح من المـوقن أن مـا شـهدته التجـارة الجنوية من ازدهار في أفريقيا يأتي مع السـنوات الأولى لمجيء الحفصـيين، وهـو ليس سوى نتيجة مباشرة للمعاهدات التجارية المبرمة بين الطرفين[31] ويجب أن ننوه هنا أن جنوة كانت حريصة جداً على الحفاظ على سريان هذه المعاهـدات وذلـك للحفـاظ على مصـالحها التجاريـة المبرمـة بين الطـرفين[32]ولـذلك نراهـا أحيانـاً تتجـاوز على قـرارات الكنيسة التي كانت تمنع المتاجرة في بعض السلع وخاصة الاستراتيجية منها مـع الـدول الإسلامية[33] وقد أثبت لنا ذلك من خلال رجوعنا لمعاهدات السلم والتجارة، حيث أتضـح لنا جلياً التشجيع والمرونة والتسهيلات الجمركية التي كانت تحظى بها تجارة المحرمات أو ما يعرف بتجارة السلع الاستراتيجية*[34].

على أيـة حـال لم تكن إقامـة علاقـات تجاريـة بين شـمال وجنـوب حـوض البحـر المتوسط سوى نتاج تطور طويل لعبت فيه جغرافيـة المنطقـة دوراً مهمـاً، ولكي تظـل هذه العلاقات منتظمة ومستمرة فقد تطلب الأمر السيطرة على الطرق البحرية، كذلك وجود أسواق تجارية وموانئ تربط المدن بعضها ببعض لأنه بـالرغم من إمكانيـة الإبحـار بشكل منتظم في القرنين السابع والثامن الهجري – الثالث عشر والرابـع عشـر ميلادي بين أوروبـا وبلاد المغـرب، ولأسـباب عمليـة بقـدر مـاهي اسـتثمارية، فقـد كـان مـرور المراكب والبضائع يتم على مراحل متتابعة، حتى ولو كان هـذا المـرور يتعـرض للإعاقـة بشكل مؤقت بسبب وضع عرضي مضطرب، فقد كان هذا الـدور يحتـاج إلى إطـار عـام مناسـب لكي يسـتقر ويبقى[35] وقـد وجـد هـذا الإطـار ضـالته في عقـد المعاهـدات والاتفاقيات بين الطرفين، ومن هنا تأتي أهمية الرجوع إلى وثائق أرشيف جنوة المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية بين السلطنة الحفصية وجمهوريـة جنـوة، فـرغم إنهـا تمثـل وجهـة نظر من جانب واحد، ورغم ما قد يعترض عليه البعض من أن هذه الوثائق ليست أصلية وإنما هي مجرد نسخ لأصول ضـائعة، فإنهـا تظـل بالنسـبة للبـاحثين والمهتمين المصـدر الأساسي للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين.

والحقيقة من أهم المجموعات الوثائقية والمتعلقة بالعلاقات الاقتصادية بين السلطنة الحفصية وجمهورية جنوة وثائق المؤرخ ماس لاتريMas latrie التي نشرها عام 1866م بنصها اللاتيني* حول العلاقات التجارية بين شمال أفريقيا والمدن التجارية المسيحية بداية من القرن السادس الهجري - الثاني عشر الميلادي وحتى القرن التاسع الهجري - الخامس عشر الميلادي، وقد كانت هذه الوثائق خير سند لتوضيح العديد من القضايا، مثل معرفة حجم الامتيازات التي منحت للتجار الجنويين وكيفية إدارة مؤسسة الجمارك وكذلك الفنادق، إضافة لتطرقها لموضوع القرصنة والكيفية التي يجب على الطرفين التعامل بها اتجاه مرتكبيها، كذلك سمحت لنا هذه الوثائق التعرف على أهم سلعة وردت بين الطرفين وهي "القمح" فبينت الشروط والظروف التي سمح بها سلاطين الدولة الحفصية توريد هذه السلعة.

وكذلك الكميات التي سمحت بها وغير ذلك من الرسائل التي تطرقت لها هذه الوثائق ومن هذه المجموعة المهمة من هذه الوثائق نقدم اليوم للدراسة والنشر إحدى هذه المعاهدات والتي جاءت في الفقرة العاشرة من هذا المؤلف الضخم وقد جرت العادة في مثل هذا النوع من المعاهدات أن تكتب على هيأة بنود بحيث يذكر في كل بند شروط أو طلبات من الطرفين سواء كانت هذه الشروط أو البنود متعلقة بالبيع والشراء والأماكن التي يسمح للتجار أن يزاولوا تجارتهم بها، كذلك الرسوم والضرائب المفروضة على التجار، وغيرها من القضايا التي ستذكرها المعاهدة بنصها المترجم عن اللاتينية.

"نص المعاهدة".

باسم الرب، آمين. فهذه وثيقة اتفاق سلام تم إبرامها وتوثيقها بين السيد الامير أبي عبدالله، ملك تونس، أبو العاصم، قائد جمرك تونس، نيابة عن الملك المذكور و محمد بن علي بن إبراهيم، قاضي تونس، باسم الأمير المذكور من جانب أوبيزونأدلارد OpairanAdalard، أبن أوتوأدلارد، سفير ومبعوث السيدين أوبرت سبينولا وأوبرت أوربى عن جمهورية وشعب جنوة من الجانب الآخر.

البند الأول: إن السيد الأمير أبا عبدالله سابق الذكر، قد أبرم ووثق السلام مع جمهورية جنوة، سواء بمجموعهم أو بأفرادهم، مانحاً إياهم عهد الأمان على أشخاصهم وأمتعتهم عبر سائر أنحاء دولته، مما هو واقع تحت ملكه أو تابعاً لها، ويسمح لهم بحرية البيع في أي مكان في سائر أنحاء مملكته، والتعامل مع التجار والمفوضين بيعاً وشراءً لا سيما في الأماكن التي تعود الجنوية على التجول فيها لغرض التجارة[36].

وأما في غير ذلك من الأماكن التابعة لحكمه فلا يسمح لهم بالبيع أو التعامل، مالم تكن هناك حاجة ملحة تتعلق بلوازم سفنهم أو مراكبهم هناك إذا أجبرتهم الضرورة على ذلك، من أجل الحصول على المؤن والأطعمة اللازمة لهم أو للبحارة الذين معهم في سفنهم.

البند الثاني: كذلك، فإن الجنوية المذكورين سوف يؤدون عن الأثمان التي يبيعون بها في الأراضي المذكورة، الرسوم المعتادة، دون زيادة وسوف يؤدون عن الجنيهات والعملات الذهبية نصف الرسم المعروف المعتاد، لا أكثر من ذلك.

البند الثالث: كذلك الجنويين ملزمين بإدخال عمله جيدة إلى تونس وغير مغشوشة، وأن السلطات الحفصية تحتفظ لنفسها في كل الحالات بحق مراقبة العملة الواردة بواسطة دواوين البحر والتصرف فيها حسبما يرون.

البند الرابع : كذلك، لقد وعد بتأمين سلامة جميع الجنوية في أشخاصهم وأمتعتهم في جميع الأراضي والمواقع والربوع عبر سائر مملكته وما تحت سلطانه أو تابع له ويكفل الحماية لجميع أشخاصهم.

البند الخامس: كذلك، إذا باع أي جنوي سفينته أو قاربه لأي جنوي أخر، أو لأي شخص أخر غريب، له عقد أمان مع الحفصيين، فلن يطالب بتقديم رسم جديد، أما إذا باع لشخص أخر ليس له عقد أمان، فيتوجب عليه دفع الرسم.

البند السادس: كذلك، للجنوية أن يمتلكوا أو يجب أن يمتلكوا في تونس، وفي جميع أراضيها الأخرى، جميع المؤسسات التي امتلكوها دوماً، أو تعودوا أن يمتلكوها، مع جميع الحقوق والمميزات، ولهم ألا يسمحوا فيها بوجود أي غريب، مالم يكن ذلك بإذن منهم.

البند السابع: كذلك، لا يجب على الجنوية المذكورين أن يدفعوا الرسم عن الذهب الذي يبيعونه في فندق قصر Monnaies بتونس[37].

البند الثامن: كذلك، إذا باع أي جنوي لجنوي أخر أو نصراني بضاعة لا يطالب بدفع رسم أخر غير المعتاد.

البند التاسع: إذا جلب أي جنوي سلعاً، ولم يستطيع بيعها، فيسمح للجنوي نفسه أن يحمل السلع نفسها ويأخذها إلى أي مكان يشاء دون دفع أي رسوم.

البند العاشر: كذلك، لا يجب على الجنوية أن يدفعوا رسماً عن إيجار أي سفينة أو مركب.

البند الحادي عشر: كذلك إذا باع جنوي مركباً أو سفينة لأي مسلم، فلا يلزمه دفع رسم.

البند الثاني عشر: كذلك، إذا تعرض أي مركب للجنوية للتحطم، وأقترب من أي موقع للحفصيين، أو من المملكة المذكورة، يسمح لهم بالنزول منه إلى الأرض، على أن تكفل لهم السلامة والأمان ولجميع أمتعتهم وبضائعهم دون أن يمارسوا الشراء والبيع.

البند الثالث عشر: كذلك، إذا طورد الجنوية من قبل أي عدو أو أعداء لهم، وعندما يكون هؤلاء الجنوية قد وصلوا إلى أي أرض أو ميناء للحفصيين، أو للمملكة المذكورة، فإنه يتوجب حماية هؤلاء الجنوية من جانب حاميات تلك الأراضي أو الميناء وتقديم العون لهم، كذلك يجب الدفاع عن الجنوية الذين تمكنوا من تفريغ سلعهم على البر فإن طاردهم أعداؤهم بعد ذلك، فيتوجب تقديم العون والمشورة لهؤلاء الجنوية حتى يتراجع أعداؤهم ويبتعدوا عن ذلك الموقع.

البند الرابع عشر: كذلك، لا ينبغي القبض على أي جنوي أو تاجر بدلاً عن أي مجرم جنوي أخر.

البند الخامس عشر: كذلك، فيما يتعلق بكل شيء يبيعه الجنوية في الجمرك يجب أن يكون على يد مندوبي الجمرك وفي حضور شهود الجمرك.

البند السادس عشر: كذلك، ليكن جميع المندوبين حاضرين في عمليات البيع والشراء، كما أنه ليس لأي شخص أن يكون لديه مندوب خاص[38].

البند السابع عشر: كذلك، إذا تعرض الجنوية لمجاعة (أو نقص شديد في المؤن) فيسمح لجمهورية جنوة بجلب خمس سفن محملة بالقمح سنوياً من أراضي الأمير المذكور، بشرط أن لا يكون سعر القفيز منه في السوق المحلية يتعدى ثلاثة دنانير ونصف ويجب أن يحمل إلى جنوة وليس إلى أماكن أخرى.

البند الثامن عشر : كذلك، لابد أن يكـون هـذا السـلام عامـاً شـاملاً لجميـع أفـراد الجنوية في جميع الأراضي التابعة لجلالة أمير المؤمنين، وفي سائر أنحاء مملكته.

البند التاسع عشر : كذلك، لا ينبغي للجنوية أن يتاجروا مع أي مركب خشبية تابعة للقراصنة ولا أن يحملوا أي مسلم أخر في سفنهم يتاجر مع القراصنة.

البند العشرون: كذلك، لابد من تأمين سلامة المسلمين وحمايتهم في جنـوة وفي المناطق التابعة لجنوة.

البند الحادي والعشرون : كذلك، إذا خرج أي جنوي و شارك في عمليـات قرصـنة بما يسبب إيذاء للمسلمين، أو خرج لهذا الغرض من جنوة أو من أي مكـان أخـر، فيجب على الجنوية القبض عليـه شخصـياً باعتبـاره مجرمـاً وقتلـه إن أمكنهم ذلـك، ومصـادرة أملاك هؤلاء المجـرمين لصـالح الحفصـيين، وإذا لم يتمكنـوا من القبض على الأشـخاص المجرمين، فيجب مصادرة ما يقدرون عليه من أملاكهم وتسـلم للحفصـيين، وإذا حـدث ورغب الحفصيين تسليح سفنهم ومراكبهم وتهيئتها للقبض على المجـرمين المـذكورين، فيجب على الجنويـة بالمثـل أن يتسـلحوا ويتعـاونوا مـع الحفصـيين سواسـية من أجـل القبض على المجرمين المذكورين.

البند الثاني والعشرون: كذلك، إذا أبحر أي شخص ليس جنوياً في سـفن الجنويـة وكان من أولئك الذين لهم عقد أمان مع الحفصيين، فعليه أن يدفع الرسم نفسـه الـذي يدفعه الجنوية.أما إذا لم يكن معه عقد أمان مع الحفصيين، فإنه يعد خاضعاً في شخصه وأملاكه تحت تصرف الحفصيين[39].

البند الثالث والعشرون: كذلك، إذا كانت هناك حاجـة لـدى الحفصـيين لسـفن، أو أحتاج ذلك الملك المذكور من أجـل نقـل بضـائعهم وحاجيـاتهم، فيجب على الجنويـة أن يقدموا لهم ثلث سفنهم الـتي توجـد في مينـائهم، على أن يكـون على الملـك نفسـه أو على المسئولين الحفصيين أن يقدموا لأصحاب تلك السـفن المـذكورة الإيجـار المعلـوم حسبما يتفقون على ذلك فيما بينهم. وإن أي سفينة محملة أو بدء في تحميلهـا يجب أن تكون آمنة سالمة. وإذا ما دفعت للسفن الجنوية النولون (الإيجار) الذي هو متفـق عليـه بينهم عند بدء التحميل مقابل الكميـة المحـددة، ولم تتمكن من الحصـول على الحمولـة كلها، فلا يتوجب على المسئولين أن يأخذوا هذا النولون كاملاً.

البند الرابع والعشرون: كذلك، يجب على الجنوية، الذين سوف يأتون جنوة أو من ضواحيها ألا يسببوا مضايقات في موانئ الحفصيين أو الملك المذكور.

البند الخامس والعشرون: كذلك، إذا عثرت الـزوارق المسـلحة التابعـة للملـك أو للحفصـيين على جنويـة في السـفن أو في المـراكب، فلا يجـوز لهم أن يضـايقوهم في أشخاصهم ولا في أملاكهم.

وافق الطرفان المذكوران على عقـد السـلام هـذا بتفصـيله وبصـيغته المـذكورة، وأقروا بسريانه ووثقوه من الآن وإلى مدة عشر سنوات قادمة.

وتم التوثيق والإثبات بحضوري أنا ميخائيل دي فيالي Michael de Viali المندوب، والقائم بترجمته من العربية إلى اللاتينية، بحضور الشهود:

بوناناتو دي فاكيوBonanato de Facio قنصل الجنوية في تونس.

وموسو شيبوMusoCibo

وقد حضر الإعلان شهود مسلمون:

القاسم بن علي (إلخ).

تم في تونس، في بلاط جلالة أمير المؤمنين، في العام الميلادي ألفين ومائة واثنين وسبعين، في عامه الخامس، يوم 6 نوفمبر، بين الساعة الثالثة والتاسعة. وكتبته أنا فرانشيسكو دي سيجمبالدو، كاتب الإمبراطورية المقدسة(40).

من الواضح من خلال الاطلاع على هذه المعاهدة أن عقد الامان على ارواح التجار الجنويين واملاكهم كان المطلب الاساسي والرئيسي الذي عقدت من خلاله هذه المعاهدة، بدليل تصدره في اول بند للمعاهدة، خاصة اذا علمنا انه قبل سنتين من توقيع هذه المعاهدة شنت القوات الصليبية وبمساعدة مدينة جنوة حملة صليبية على تونس عرفت في التاريخ بالحملة الصليبية الثامنة، ومع ذلك لم تؤثر كثيرا في سير العلاقات التجارية بين الطرفين، فالتجار الجنويين كان كل همهم الربح والكسب المادي حتى وان جاء ذلك على حساب بني جلدتهم من المسيحيين، خاصة اذا علمنا أن شعارهم "نحن جنويون اولا وأخيرا"، اما الدولة الحفصية فكان كل همها هو الحصول على السلع الاستراتيجية (السفن، الحديد، الاسلحة، الاخشاب الصالحة لصناعة السفن) للدفاع عن نفسها وتقوية اسطولها؛ لذلك نراها تتغاضى في بعض الأحيان عن مساعدة الجنوية للصليبيين ان كان ذلك سيوصلها الى مبتغاها وهو الحصول على هذه السلع.

لاشك ان الدولة الحفصية من خلال هذه المعاهدة بذلت الكثير من الجهد لكي تغري التجار الجنويين وتحفزهم على عملية البيع والشراء في مثل هذا النوع من السلع، لذلك نراها قد الغت جميع الرسوم الجمركية على دخول مثل هذا النوع من السلع ، اضافة في حالة بيعها للحفصيين اواي أشخاص لهم عقد امان مع الحفصيين فلا يطلب منهم دفع رسم جديد خلافا اذا بيعت لأشخاص اخرين ليس لهم عقد امان مع الحفصيين ففي هذه الحالة يتوجب عليهم دفع رسم جديد.

اثبتت هذه المعاهدة بما لا يدع مجالا للشك مدى الخبرة والحنكة التي كان يتمتع بها رجالات جنوة من القناصلة والدبلوماسيين، الذين كانوا يبذلون الكثير من الجهد لكي يتحصلوا على مثل هذا النوع من المعاهدات لصالح مدينتهم، فقد كانوا مشهورين بفراستهم وباعهم الطويل في مجال العلاقات المتوسطية منذ بداية القرن الحادي التأقلم مع اي معطيات سياسية جديدة، وعقد مثل هذا النوع من المعاهدات للحصول على اطار سياسي عشر الميلادي، ولهذا كانوا دائما قادرين على وقانوني يضمن لهم حرية التجارة والملاحة في سواحل ومراكز الدولة الحفصية.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات يمكن إجمالها فيما يلي:

- لا يوجد أدنى شك في أن الطرفين كانا بحاجة دائما لاستمرار العلاقات التجارية بينهما، لما كانت تدره عليهما هذه العلاقات من أرباح مادية ومكاسب تجارية ضخمة، ولهذا كان من الضروري بين الحين والأخر أن تعقد مثل هذه المعاهدات، لتأكيد الامتيازات السابقة من جهة، أو لاكتساب امتيازات جديدة من جهة أخرى.
- لعب الموقع الجغرافي دورا مهما في زيادة الارتباط بين الطرفين، فالدولة الحفصية الواقعة على الضفة الجنوبية المقابلة لأوربا هيأت لها العديد من الطرق التجارية المؤدية اليها من مختلف جهات أوربا، فتونس مثلا تبين أن تفوقها على باقي المدن الحفصية راجع للقرب الجغرافي بينها وبين صقلية التي كانت محطة اساسية للتجار الجنويين.

- انعقـد الأمـان على الأشـخاص وسـلعهم الـذي تحصـل عليـه التجـار الجنـويين من السلطان الحفصي هو أهم المميزات التي تحصـلوا عليهـا بـدليل تكـراره و التأكيـد عليه في البندين الأول والرابع من المعاهدة.
- لقـد شـجعت الدولـة الحفصـية من خلال هـذه المعاهـدة مـا يعـرف بتجـارة السـلع الاستراتيجية والتي كانت بحاجة ماسة لها، خاصـة في فـترات الحـروب او الأوقـات التي كانت تشتد فيها حالات القرصنة، لـذلك لم تفـرض على أي جنـوي يقـوم بـبيع سفينة أو قارب لأي من مواطنيها او لأي شخص له عقد أمان مـع الحفصـيين بـدفع أي رسوم.
- تبين من المعاهدة أن القمح كان من السلع الاسـتراتيجية المهمـة في تلـك الفـترة، لذلك قامت السـلطات الحفصـية بتصـديره وفقـآ لشـروط معينـة من حيث السـعر والكمية وألا يصدر الى اي مكان أخر بعد وصوله الى جنوة.
- حاول الطرفان أن يظعاحـدآ لعمليـات القرصـنة الـتي كـانت تحـد وتعرقـل تجـارة المتوسط، وذلك من خلال فرض عقوبات كبـيرة على مرتكـبي هـذا الجـرم كالقتـل ومصادرة الأملاك.
- تـبين من خلال المعاهـدة أن جنـوة كـانت تمتلـك أسـطولا تجاريـا ضـخما لا تمتلكـه الدولة الحفصية وهذا راجع للخبرة التي كان يمتلكهـا الجنـويين في صـناعة السـفن وكذلك لمهارتهم في الحصول على السلع الاستراتيجية التي كانت تصـنع منهـا هـذه الأساطيل، ونتيجة لعدم امتلاك الدولة الحفصية لكـل هـذه المقومـات ولرغبتهـا في امتلاك أسطول تجاري ذكرت احدى بنود المعاهـدة أن يعفى الجنـويين من دفـع أي رسوم نظير بيعهم لمركب أو سفينة لأي مسلم.

الهوامش:

1- مصطفى حسن الكناني : (1981)العلاقات بين جنوة والشرق الأدنى الاسلامي، القاهرة، ص 293 – 294.

2-Krueger، H، (1933)،Genese trade with north west Africa in the twelfth century sepeculum، 13، Cambridge massachusettes. P.377.

3- مصطفى الكناني : العلاقات، ص 393.

4-Byrne، E،(1918)، Easterners in Genoa، Journal of the American oriental society. Vol.38. P.176.

Lopez، R، (1964)، Market Expansion: the case of Genoa، the Jornal of economic history، vol.24، Cambridge University Press.P.446.

عادل زيتون : العلاقات عبـدالوهاب زيتـون : (1980) العلاقـات السياسـية والكنسـية بين الشـرق البيزنطي والغرب اللاتيني في العصور الوسطى، دار دمشق، ط1، دمشق، ص 120.

5- مجدي يسين عبدالعال : (2005)، العلاقات التجارية بين دولة بني مرين والجمهوريـات الايطاليـة، (جنوة – بيزا – البندقية)، 1258 – 1464 م، رسالة دكتوراه، الزقازيق، ص 53.

6- مصطفى الكناني : (1976) العلاقات بين جنوة والفاطميين في الشرق الادنى (1095 ـ 1171م)، رسالة ماجستير، الاسكندرية، ص 57.

7- Heers، J،(1970)، Unexemple de villeMe'diterane'enne au Moyen. Dioge'ne:71،،PP53.

8-عبـدالرحمن عبداللـه الشـيخ : (1989) دور المسـلمين في تشـكيل اقتصـاد امـبراطورتي جنـوة والبندقية في القرنين 16 و17 م، المجلة التاريخية المغاربية، السنة الثالثة عشـر. العـدد 43 –ـ 44، ص 436.
9- عادل عبدالوهاب زيتون: (1989) العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، داردمشق، دمشق، ص 55.
10-Bruce،T. (2006)، the Politics of Violence and trade: Denia and Pisa in the eleventh Century، Journal of Medieval history.USA، PP.128-129.
11- Gorse، G. (1988)،Afamilyenclare in Medieval Genoa،P.20.
12- Heers، Unexemple ،PP53،56.
13- مـريم محمـد عبداللـه : (2008)،التجـارة في بلاد افريقيـة وطـرابلس الغـرب خلال العصـرين الموحدي والحفصي (1160 -1572م)، رسالة دكتوراه، الزقازيق، ص29 -30.
14- روباربرانشفيك : (1988)، تاريخ افريقيا في العصـر الحفصـي من القـرن 13 الى نهايـة القـرن 15م، نقله الى العربية حمادي الساحلي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ج1 ص 50.
15- محمد العروسي المطوي : (1986)، السلطنة الحفصية تاريخهـا السياسـي ودورهـا في الغـرب الأسلامي، دار الغرب الأسلامي،ص117.
برانشفيك : تاريخ افريقيا،ج1 ص 50.
16- صالح بعيزيق: (2006)، بجاية في العهد الحفصي دراسة اقتصادية واجتماعيـة، منشـورات كليـة العلوم الانسانية والاجتماعية، ص65.
17 – برانشفيك : تاريخ افريقيا، ص50.
صالح بعيزيق : بجاية، ص 65.
18- برانشفيك : تاريخ افريقيا، 50 -51.
19- (1866)،Traite's de Paix et ade Commerce concerant les relations des chre'tiens avec les arabes de I'Afriqusseptentrionale au Moyen age، Paris.
20-Balletto، (1995)، Ge'ness le Maghreb، au، Xre siècle.
I'occidentMusulmanetl'l'occidentchre'tien au Moyen age، Rabat، P.91.

* وثق بياترو 133 عقد قام بكتابتها في تونس ما بين 20 ديسـمبر 1288م و 24 يونيـو 1289م وهي جملة من أهم العقود التي اهتمت بمختلف مظاهر الجالية الجنوية في تونس. للمزيد من هذه العقود أنظر:

Pistarino، G،(1986)،genoresi in altrenarceattiRogati a Tunisi da PietroBattifoglio (1288-1289)، Genova.
21- Maslatrie، Traite's de Paix، PP.115-125.

- ابوعبدالله المستنصر هو ابن الامير ابوزكرياء الاول (625 ـ 647 ه / 1228 ـ 1249 م) تولى الحكم بعد اباه في الفترة (467 ـ 675 ه / 1249 ـ 1279 م)، تولى البلاد في ظروف ملائمة جداً في الـداخل والخـارج، وبـدت الدولـة الحفصـية من بين الـدول الاسـلامية الاكـثر اسـتقرارا وهيبة،صالح بعيزيق : بجاية في العهد الحفصي، ص 67.

22- Maslatrie، Traite's de paix، P.122.
23-Mansouri،T،(2009)،La vie Portiaire a' Tunis au bas Moyena'gee'tudeMe'die'vales II de l'lam et de l'occidentItalin، Publication des la faculte de arts et des humantes-Monouba، P.188.

24- يجب أن ننوه هنا إلى أن هذا المصدر قد أنفرد بذكر هذه المعاهـدة لكـون المؤلـف كـان شـاهد عيان عن تلك المعاهدة، وكان يشغل وقتئذ كـاتب السـلطان أبوعنـان المريـني وهـو الـذي دون تلـك المعاهـدة بنفسـه. ابن الحـاج النمـيري: فيض العبـاب وإفاضـة قـداح الآداب في الحركـة السـعيدة لقسطنطينةوالزاب، تحقيق محمد بن شقرون، دار الغرب الإسـلامي، ط1، بـيروت 1990، ص186-188.

25- Jehel،G،(1995)،Les relations entre Ge'nes et le Maghreb occidental au Moyena'ge، Publications de la facultae des lettres et des Sciences Humaines Rabat،P.108.
عن سياسة جنوة وتجارتها مع بلاد المغرب خلال هذه الفترة من القـرن الثـاني عشـر الميلادي راجـع الدراستين المهمتين للأستاذ كروجر.
Krueger،H،(1957)،The Genoese Merchant، their pannerships and investments 1155 to 1164 in onore to Armendosapori، Millan،PP57-69.
(1933)"Genese Trade with north west Africa in the twelth century"، Speculum،13، Cambridge Massachuesttes،PP.373-397.
26- جورج جيهال: (1997)، جنوة وبلاد المغرب في العصر الوسيط، ترجمة محمـد الشـريف، مجلـة كلية الآداب، العدد الثامن، تطوان، ص 105-106.
Balard،M،(1991)،Notes Sur le comme'rceGe'nois en Tunisie au 13 Sie'cle، cahaiers de Tunis،pp.371.373.
صالح يعيزيق: بجاية في العهد الحفصي، ص320-321.
27- Jehel، G،(1987)،L'Italie et le Maghreb au moyen age siecle،conflits et echangesdu-VII-XVs am،Paris،P110.
للمزيد من التفاصيل عن هذه الحملة راجع، مصطفى حسن الكنـاني:(1985)، حملـة لـويس التاسـع الصليبية على تونس 1270م، منشأة المعارف، الإسكندرية.
زبيدة محمد عطـا: (1995)، رؤيـة تاريخيـة في الحملـة الصـليبية الثامنـة على تـونس، نـدوة الغـرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى، الرباط، ص 137 -150.
28- سلفاتوريبونو: (1968)، العلاقـات التجاريـة بين بلـدان المغـرب وإيطاليـا في العصـر الوسـيط، ترجمة عمر الباروني، مجلة البحوث التاريخية، العدد الثاني، السنة الثامنة، ليبيا، ص309.
29- Jehel، L' Italet et le Maghreb، P.76.
30-Johan،B،(1995)، the de'velopment of Slavety in Medieval Genoa، Chicago، pp.128-129 Balard، Notes sur le comme'rce، PP. 372-373.
31- Balard، Notes sur le comme'rce، pp.372-373.
32- Balard،Notessur le comme'rce، pp372-373.
33 - Balletto، Ge'nes le Magreb،P106.
Jehel، G،(1993) Les Ge'noisMe'diterrane'eoccidentale، fin II en de'but 14 wsie'cle، Paris، P-80.
Balard، (1980)،Etat et colonsisation au Moyen age La manufacture، Lyon، p.373.
سمير الخادم: (1989)، الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، دار الريحان، بيروت، 1989، ص 432.
برانشفيك: تاريخ أفريقيا في العصر الحفصي، ج2، ص 267.
محمد لمراني علوي :الإطار العام للعلاقات المغربية مع جمهوريات المدن الإيطالية، ندوة البحر في تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب، المهدية، ص219.
*يندرج تحت هذه المسمى الأخشاب الصالحة لصناعة السفن والحديد والغاز والنحاس وكل ما يـدخل في الصـناعات الحربيـة، أنظـر عـادل زيتـون:العلاقـات الاقتصـادية بين الشـرق والغـرب، ص218.
مصطفى نشـاط(2005): نصـوص مترجمـة ودراسـات عن العلاقـات الإيطاليـة المغربيـة في العصـر الوسيط، ، مكتب الطالب، وجدة، ص 142 -143.
34- Mas latter، Traite's de paix، pp.122-125.
35- Jehel، L'Italieet le Magreb، P. 76.
* يذكر الأستاذ هيرس أن العبقرية الجنوية ظهرت في الرغبة العارمة بالاحتفاظ باللغة اللاتينيـة وهي لغة عالمية في الشؤون التجارية والمعاملات لذلك فقد سـلمت على فهم تجارهـا تقريبـاً في مجمـل عالم المتوسط، وهكذا كانت هي المدينة الوحيدة بإيطاليا – كما يبدو في نهاية العصور الوسطى التي لا تستخدم إلا اللغة اللاتينية في كل كتاباتها الإدارية والتجارية وفي دفاتر الضـرائب والعقـود الموثقـة

وحتى المراسلات بين التجار دون استثناء خلافاً للمدن الإيطالية الأخرى التي تركتها وظلت قائمة في جنوة حتى نهاية القرن الخامس عشر الميلادي.

Heers، J، Unexemple،PP62-63.

36- Mas latrie : traits de paix،p.123.

37- Mas latrie، trates de paix، p123.

38 - Mas latrie، trates de paix، pp،123-124.

39- Maslatri: traits de Paix، P124 -125.

40- Mas latrie، trates de paix، p125.